

## أثار سياسة الانفاق العام على مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

م.م. نيكار جبار عزيز  
جامعة السليمانية

د.م. نرمن معروف غفور  
جامعة السليمانية

### الملخص :

رغم إختلاف الأسس التي تقوم عليها نظمها الاقتصادية تسعى دول العالم الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي ، فالتوازن هو وصول الاقتصاد الى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية ، بمعنى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، اي التوصل الى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج الحقيقي او الدخل القومي أي أعلى مستويات التشغيل للموارد الاقتصادية ومنها العمل مع منع ظهور إرتفاع تضخمي في الاسعار و تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية . يستند البحث الى فرضية مفادها " ضعف فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق بتحقيق اهداف التوازن الاقتصادي الكلي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١) ادى الى استمرار الاختلالات و حالة عدم استقرار اقتصادي عكستها قيم و اتجاهات مؤشرات مربع السياسة الاقتصادية خلال تلك المدة " .

عليه يهدف البحث الى تحليل و تقدير اثر سياسة الانفاق العام كجزء من السياسة المالية للحكومة على مؤشرات التوازن و الاستقرار الاقتصادي في العراق و المتمثلة بمعدل النمو الاقتصادي ، معدل التضخم ، معدل البطالة ، التوازن الخارجي خلال مدة البحث، من خلال تصميم مربع كالدور للسياسة الاقتصادية لتلك المدة و من ثم استخدام النماذج القياسية . ومن أجل تحقيق ذلك تم تقسيم هيكل البحث الى محورين تضمن الاول استقراء الاطار النظري لماهية التوازن الاقتصادي الكلي و سياسة الانفاق العام من ثم تأثيرات الاخيرة على مؤشرات ذلك التوازن . واختص الثاني بتحليل و قياس اثر سياسة الانفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في العراق خلال مدة البحث و باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات التي اثبتت صحة الفرضية بضعف فاعلية السياسة الانفاقية في العراق في تحقيق هدف التوازن الاقتصادي الكلي خلال مدة البحث. وفي الختام قدم عدد من المقترحات التي تمحورت حول ضرورة تصحيح مسار السياسة المالية في العراق عموماً و السياسة الانفاقية خصوصاً ، وذلك بإعادة هيكلة النفقات العامة لصالح النفقات الاستثمارية وتقييد معدلات نمو النفقات التشغيلية ، بما يحقق التوازن والاستقرار في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي مستقبلاً.

## **The effects of public expenditure policy on macro- economic equilibrium indicators in Iraq during (2003-2011)**

### **Abstract:**

Nations of the world endeavor to achieve equilibrium and economic stability , Equilibrium is the arrival of the economy to the ideal situation in which is stability between economic variables and means briefly achieve full employment without inflation , in other words to reach a greatest possible of the production of the real output or national income ,that is a higher employment levels of economic resources inside them work with prevent the appearance of inflationary rise in prices , with the external balance of payments.

Based on the hypothesis" weakness of the effectiveness of public spending policy in Iraq to achieving the target of macroeconomic equilibrium led to the continuation of the economic imbalances and non stability reflected on the values and trends of the indicators of economic policy during that period ", the study aims to clarify the effectiveness of spending policy in Iraq in macroeconomic equilibrium and stability as measured by the basic indicators of the growth rate ,inflation rate , unemployment rate and balance of payment ,through the analysis and tracking of the spending policy during the period (2003 -2011) and reflections on those indicators.

First chapters illustrate the concepts of spending policy and the concept of macroeconomic equilibrium, second , to measure and analyze the impact of the spending policy on each indicator of equilibrium and economic stability, that using the method of ordinary least squares method (OLS).

The conclusions have proven the hypotheses of the study, ,and the proposals focused on the exigency to rectification the course of spending policy in Iraq, for the benefit of the public investment expenditure and restrict the growth rates of operating expenses,to achive the equilibrium and stability in the macroeconomic performance indicators in the future .